# الشركات
# المتعددة الجنسيات

- تعانى معظم الدول النامية من قصور الموارد المالية اللازمة لعمليات التنمية الاقتصادية بها ، وخاصة موارد النقد الاجنبى نتيجة لعدم استقرار حصيلة الصادرات ، فضلا عن عدم كفايتها . ومن هنا بدأت هذه الدول فى البحث عن مصادر بديلة لتمويل عمليات التنمية بها .

- **البديل الاول :** وهو الاقتراض الخارجى ، وقد لجأت معظم الدول النامية الى هذه الوسيلة لتمويل برنامج التنمية بها ، إلا إنها ترتب عليها زيادة عبء المديونية الخارجية وعجزت الدول النامية عن سداد أعباء هذه الديون .

- **البديل الثانى :** وهو الانفتاح على العالم الخارجى وجذب الاستثمارات الاجنبية وخاصة المباشرة منها من خلال الشركات متعددة الجنسيات .
- وقد ظهرت هذه الشركات فى منتصف القرن التاسع عشر ، وزاد انتشارها حديثا بصورة كبيرة نتيجة لانتشار العولمة . وقد تزايد دور الشركات متعددة الجنسيات نظرا لتأثيرها على اقتصاديات الدوال المختلفة- المتقدمة والنامية – وتستأثر حاليا بحوالى **20**٪ من الانتاج العالمى ، و**50**٪من الصادرات العالمية

# تعريف الشركات متعددة الجنسيات و خصائصها

- ماهية الشركات متعددة الجنسيات :
- خصائص الشركات متعددة الجنسيات.
- أسباب انتشار الشركات متعددة الجنسيات
- استراتيجية الشركات المتعددة الجنسيات
- مراحل و عوامل تطورالشركات المتعددة الجنسيات

# • ماهية الشركات متعددة الجنسيات

- يرجع تاريخ الشركات متعددة الجنسيات الى منتصف القرن التاسع عشر، وتعد الشركة الرائدة فى ذلك شركة سنجر الامريكية لصناعة ماكينات الخياطة،وتبعها بعد ذلك العديد من الشركات مثل شركة جنرال موتورز وفورد وجنرال إلكتريك وريال دتش .
- بعد الحرب العالمية الثانية بدأت موجة هائلة من الاستثمارات الاجنبية المباشرة وزاد دور الشركات متعددة الجنسيات فى مجال الانتاج العالمى، ولقد ساعدها فى ذلك التقدم الهائل في استخدام الحاسب الالى،فضلا عن زيادة تحرير التجارة،وزيادة التبادل التجاري العالمي.

- وترتب على زيادة انتقال رؤوس الأموال على المستوى الدولي وخاصة بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية حدوث تداخل كبير بين الاستثمارات التي تقوم عليها الشركات الاحتكارية الكبرى فى العالم ، وقد اتجهت عديد من الشركات الى الاندماج فيما بينها وتكوين شركات متعددة الجنسيات.

- وتتميز هذه الشركات بأن الملكية الفعلية لأسهمها تتوزع بين جماعات تحمل جنسيات مختلفة وتمارس هذه الشركات أنشطتها في العديد من الدول.

- وتتميز الشركات متعددة الجنسيات بتنوع وكبر حجم نشاطها الإنتاجي والاستثماري،وإنشاء فروعها في العديد من الدول المتقدمة أو النامية، كما تتميز باحتكارها للتكنولوجيا الحديثة.
- وتوجد مراكزها الرئيسية في عدد محدود من دول اقتصاديات السوق المتقدمة، فضلا عن قيامها بالتنسيق فيما بينها فيما يتعلق بالسياسات الإنتاجية والسعرية والاستثمارية بما يحقق مصالحها ولا يتعارض مع أهدافها.

- عرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة الشركة متعددة الجنسيات " بأنها تلك المنشاة التى تمتلك وسائل الانتاج ، وتسيطر عليها وتباشر نشاطها سواء فى مجال الانتاج او المبيعات او الخدمات فى دولتين او اكثر ".

- **الشركة متعددة الجنسيات :** هي إذن الشركة التي تمتلك أو تتحكم في أنشطة اقتصادية في اكثر من قطر.

- ويلاحظ ان المركز الرئيسى للشركة متعددة الجنسيات يكون فى دولة متقدمة تسمي بالشركة الأم،ويكون لها فروع خارجية في أكثر من دولة، ويرى البعض انه يجب ان يكون لها ستة افرع كحد ادنى حول العالم علي أن تخضع الفروع لسيطرة الشركة الأم من حيث الإدارة و التخطيط والرقابة .
- وتعمل الشركات متعددة الجنسيات على الاستثمار فى المناطق التى ترتفع فيها معدلات الربح مع تنويع وتغير نشاطها ومراكز انتاجها بما يتلاءم وتحقيق ذلك الهدف . فهى تتبع التقدم التكنولوجى والأساليب الادارية والتنظيمية المتطورة ، فضلا عن القدرة على الوصول الى الاسواق العالمية بما تمتلكه من وسائل الدعاية والإعلان.

- الامتلاك يعنى الاستثمار مباشرا كان أم غير مباشر إلا أن التحكم يتضمن استثماراً مباشرا.
- اي ان التحكم قد يتم بدون الامتلاك لذلك النشاط في الدولة أو الدول الأخرى

- وذلك عندما تمتلك الشركة ميزات معنوية تجعلها تتحكم في ذلك النشاط الخارجي كامتلاكها لاسم تجارى معروف وجذاب أو تقنية مرغوبة.

- كذلك النشاط الاقتصادي الذي تتحكم فيه الشركة قد يكون تجارة وسلعا تبيعها تلك الشركة لشركات أخرى.

## ◉خصائص الشركات متعددة الجنسيات

◉ **1- الحجم الكبير :** تتميز الشركات متعددة الجنسيات بالكبر من حيث حجم مبيعاتها _ التى تجاوزت بلايين الدولارات بالنسبة للعديد منها. كما تجاوز حجم المبيعات السنوية لبعض الشركات الكبرى الناتج القومى للعديد من الدول النامية، فعلي سبيل المثال تبلغ المبيعات الاجمالية لأكبر ثلاث شركات متعددة الجنسيات هي (اكسون، وجنرال موتورز، ورويال دوتش شل-) ما يزيد عن الناتج القومي لست دول نامية هي الصين والبرازيل والهند وإيران والمكسيك وتركيا.

◉وتمتلك الشركات متعددة الجنسيات قدرا كبيرا من الأصول المالية السائلة بعملات مختلفة،وتعتبر من المشاركين ذوي الأهمية في الأسواق المالية الدولية. فضلا عن إنها المسئولة عن الغالبية العظمي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الخارج.

ويتركز نشاط الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار في الصناعات التي تتطلب درجة عالية من التكثيف الرأسمالي والتكنولوجيا المتقدمة مثل صناعات البترول والبتروكيماويات والسيارات والالكترونيات.

## ◉2- التفوق التكنولوجي:

التفوق التكنولوجي للشركات متعددة الجنسيات يعطيها مزايا نسبية عن الشركات الأخرى في نفس المجال من النشاط ،وهو ما يعطى الشركات متعددة الجنسيات مزايا تنافسية اكبر فى الاسواق العالمية حيث اصبحت هي المحددة لاتجاه التكنولوجيا المستقبلية وهى تشكل المصدر الرئيسى للمبتكرات الانتاجية الجديدة، وللتدليل على ذلك يلاحظ أن 10 شركات متعددة الجنسيات تستأثر بأكثر من 50% من انتاج العالم من أجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية، فى حين تستأثر شركة واحدة فقط بحوالى 75%من السوق العالمية للهياكل الاساسية للحاسبات الالكترونية ،كما أنها تمثل قناة أساسية لنقل التكنولوجيا وخاصة من الشركة الأم لفروعها في الخارج.

## 4- زيادة درجة التنوع والتكامل

تتسم الشركات متعددة الجنسيات بالتنوع الكبير في الأنشطة التي تقوم بها،فضلا عن زيادة درجة التكامل الرأسي والأفقي، وتحقيق درجة عالية من الترابط للأمام والخلف لهذه الأنشطة وتوزيعها علي عدد كبير من الدول. ولم يقتصر التنوع في أنشطة هذه الشركات علي التنوع داخل قطاع اقتصادي معين بل امتد ليشمل مختلف قطاعات الاقتصاد القومي.

## 5-السيطرة

فهي تسيطر على كل الفروع التابعة لها او معظمها،فالشركات الأمريكية تسيطر على 80% من اجمالى الفروع الخارجية التابعة لها، والبريطانية تسيطر على 75% منها.

وقد تفضل تلك الشركات في بعض الأحيان أسلوب الملكية المشتركة، فهي توفر التمويل الكافي للمشروع ، ويوفر الشريك المحلي المواد الخام والعمالة المدربة وإمكانيات التسويق،ويحقق ذلك بعض المزايا الاخري للمشروع مثل الحوافز الضريبية والجمركية.

كما تسيطر الشركة الأم علي الفروع الخارجية لها من حيث الإدارة والتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات والاستراتيجيات التي تحقق أهداف الشركة ككل.

# 6-اسواق احتكار القلة

تتميز الأسواق التي تباشر فيها الشركات متعددة الجنسيات بأنها أسواق احتكار قلة، وذلك لأنها تحتوي علي عدد قليل من المنتجين،ويرجع ذلك إلي أن الشركات متعددة الجنسيات تحتكر الصناعات التكنولوجيا المتقدمة ،والمهارات الفنية والإدارية والتنظيمية ذات الكفاءة المرتفعة،وقدرتها المالية المرتفعة للإنفاق علي البحث والتجديد العلمي، كما تتوفر لهذه الشركات قدرة خاصة علي تمييز منتجاتها وبالتالي تحقق أرباحا احتكارية معتمدة علي تلك القدرة.

3-الانتماء الى دول اقتصاديات السوق المتقدمة صناعيا

# إستراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات

## العوامل الاستراتيجية حسب Kotler

الإستراتيجية الشاملة

إستراتيجية التمركز المحلي

# مراحل وعوامل تطور الشركات المتعددة الجنسيات

.إن ظهور الشركات المتعددة الجنسيات ليست بظاهرة جديدة، لقد وجدت في السنوات العشر الأخيرة من القرن التاسع عشر. وكان تطورها مرتبطا بالاستثمار الأجنبي المباشر. إذ أصبحت الشركات المتعددة الجنسيات تحقق توسعا كبيرا في الإنتاج العالمي. وقد تطلب إقامة المقرات الرئيسية للشركات في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أوروبا لتتجاوز حدودها الإقليمية وتصبح بالتالي (3)متعددة الجنسيات، وهذا ما يتضح من خلال مراحل تطور هذه الشركات.

## أولا: مرحلـة التصديـر.

وتبدأ بالمعلومات التي ترد لشركات الإنتاج من قبل المصدر المحلي أو الوسيط المباشر حول المشتري الأجنبي. عند تجاوب الصناعي مع هذه المعلومات تمكنه من تحديد المبيعات التي يراها مربحة. وكنتيجة لذلك، يبدأ صاحب العمل وحسب النتائج المحققة التفكير في تنشيط وتطوير صادراته بتوظيف مسير للتصدير من خلال إنشاء وكالة للصادرات في البلد ذاته، وعند التوسع واكتساب الخبرة يصبح إنشاء مقر كفرع في شكل وكالة كاملة للتصدير بنفس حجم فرع المبيعات المحلية، ويتم الاستغناء نهائيا عن وسيط البيع أو التصدير. ومع تزايد حجم الصادرات تعطى الفرصة لإقامة فروع بتجميع عمليات الإنتاج في حالة المنتجات التركيبية بغرض الحصول على تكاليف نقل منخفضة للسوق الخارجية .يكون صاحب العمل قد طور برنامج تصديري ونموذجي إلى السوق التي يراها مثلى، معتمدا في ذلك على الإعلانات والإشهار، أو بطرق تعريفية أخرى، وما يمكنه من تحقيق خطوط إنتاجية قياسية نحو الأسواق الخارجية لكن عمليات التصدير ترتبط كلية بمدى تواضع أو ازدهار العمليات التركيبية والتجميعية في الخارج وهذه تعتبر نقطة أساسية لاقتحام الأسواق الخارجية، وذلك بالإنتاج في الخارج

- **ثانيا: مرحلة الإنتاج في الخارج**
- .مثلما يفضل الصناعي ممارسة أنشطته محليا، فإن بوسع المصدر أيضا القبول بمستوى معين من المبيعات أو الأرباح المحققة من قبل القاعدة الإنتاجية في الخارج وتعود التفسيرات لهذه الوضعية إلى الارتفاع في التعريفات الجمركية أو العوائق الأخرى للاستيراد من الدول المضيفة إلى جانب المنافسة المحلية التي قد تبلغ ذروتها وتجعل منتجات المصنع الخارجي معزولة. والواضح أن اقتحام الأسواق الخارجية لمواجهة المنافسة يكون من قاعدة إنتاجية موجودة داخل هذه الأسواق، ويكون الدخول بقاعدة إنتاجية خارجية بإتباع الطرق الآتية
- 1- الترخيص؛
- 2- الترتيبات التعاقدية طويلة الأجل للمنتجين المحليين؛
- -3-الاستثمار المباشر بتسهيلات المصنع.

- **ثالثـا: مرحلة الشركات المتعددة الجنسيات**

- .تصـبح الشركة دولية عندما يصبح تسييرها يحتاج إلى تخطيط وتنظيم ومراقبة لإنتاجها الدولي الواسع النطاق. وتنصب تساؤلات هذه الشركات عن ما يأتي - :في أي مكان من العالم تتواجد سوق أفضل؟ -في أي مكان في العالم يجب أن تصنع منتجات لهذه السوق؟ -فـي أي مكـان مـن العالـم يجـب علينـا إنشاء مؤسسات للبحث والتنمية Research & Developmentلخلق منتجات جديدة لأسواق مستقبليـة؟ -في أي مكان من العالم يمكننا الحصول على تمويل رؤوس الأمـوال للاستثمار وتمويل مختلف العمليات الجارية؟

# الشركات المتعددة الجنسيات واختيار الموقع

- حسب "ميشال رينوللي "Michel Rainelli" "تتمثل القاعدة التي تحدد اختيار الموقع من طرف الشركات المتعددة الجنسيات في مختلف الدول في: تسيير التصنيع ويتضح من بأقل تكلفة في أي بلد والبيع في أي منطقة تتوفر على القدرة الشرائية"، هذه القاعدة ما يأتي
- فصل مواقع الإنتاج والاستهلاك الذي هو أساس التبادل الناتج عن تقسيم العمل الدولي

- -إن مصطلح موقع الإنتاج والاستهلاك يعني الإنتاج في بلد معين واستيراده ومثال ذلك: تعاقد الشركة (أ) مع الشركة (ب) حيث تورد (ب) مكونات سلعية تحتاجها أو إنتاج أجزاء أو سلع تامة الصنع بمواصفات مماثلة لمنتجاتها الأصلية وبيعها تحت علامة المتعاقد الأصلي وهي الشركة (أ)

- انشغال المسير بالبحث عن أقل التكاليف الخاصة بالإنتاج، حيث أن الإنتاج يتطلب الاستثمار مسبقا في الأصول طويلة الأجل بصنفين من التكاليف غير قابلة للتعويض: الصنف الأول من التكاليف خاص ومرتبط بالدخول في قطاع معين ويتضمن مثلا نفقات البحث والتطوير R & D السابق لإنتاج السلعة، والصنف الثاني خاص بالشركة وملزمة بأدائها لكي يتحقق الإنتاج، ويتعلق بالمباني والتجهيزات الضرورية للإنتاج نفسه.

- **الآثار الاقتصادية لنشاط الشركات**
- لا يكفي التأكيد على أن الشركات المتعددة الجنسيّة تمارس نشاطاً استثمارياً خارجياً فحسب، لأن ذلك تعريفاً خاطئاً نوعاً ما، لأنها، بالإضافة إلى هذا الدور المذكور، تقوم بدور اقتصادي واجتماعي له آثار متعددة، خاصة في البلدان العربية، كما يترتَّب عليها نتائج سياسية وثقافية.

- فمن المعروف أن الشركات المتعددة الجنسية تسعى إلى زيادة أرباحها باستغلال الموارد الطبيعية والأيدي العاملة الرخيصة، ولا يعنيها مدى أهميّة المشاريع التي تنفذها بالنسبة للاقتصاد الوطني ولا بالنسبة لآثارها الاقتصادية
- والاجتماعية والسياسية والثقافية. فقد تركز هذه الشركات على استنفاد مورد طبيعي غير متجدد (النفط...) حين تكون مصلحة الدولة الوطنية عدم استنفاد هذا المورد. وقد تهتم بصناعات تحويلية، في حين تحتاج الدولة إلى صناعات ثقيلة أساسية. فهي لا تستجيب تماماً للمتطلِّبات الوطنيَّة، لأنها، بكل بساطة، شركات أجنبية.

هذا بالإضافة إلى تسابق البلدان النامية إلى تقديم الحوافز لتشجيع عمل هذه الشركات، ومنها :

- -إعفاءات ضريبية أو تخفيض في الرسوم الجمركية.
- -سياسات تُحرِّر الشركات من القيود على أرباحها المحوَّلة إلى البلد الأم.
- وهناك أسلوب جذّاب للحوافز، هو السَّماح للمنشآت التابعة لهذه الشركات باستيراد ما يلزمها من مواد ومستلزمات بدون خضوعها للضرائب والرسوم.
- وثمة طرق أخرى تلجأ إليها الدول المضيفة بأن تستخدم المنشأة التابعة حجماً معيناً من الموارد الإنتاجية المحلية في عملياتها الإنتاجية، أي، بعبارة أخرى، مساهمة هذا الفرع إيجاباً في الاقتصاد المحلي. كما تدفع هذه الشركات إلى توظيف نسبة معينة من القوى العاملة من مواطني الدولة المضيفة.
- كذلك تلجأ الدولة المضيفة، وحفاظاً على توازن ميزان المدفوعات، إلى تحديد حجم الأرباح ورأس المال الذي يُسمح للشركة بتحويله إلى الخارج. كما تفرض أن تكون صادرات الشركات كمّيات صغيرة من إنتاج البلد المضيف.

- وبما أن سياسة الشركات المتعددة تتفق وحرية التبادل التجاري وانفتاح الاقتصاد الوطني على اقتصاد السوق، حيث تتحدد أسعار المنتجات بما يتلاءم مع قانون العرض والطلب، لذا نقول إن الاقتصادات العربية، بشكل عام، سوف تتأثر بعاملين مترافقين في عملية تحرير تبادل المنتجات الزراعية والصناعية على المستوى العالمي :

- الأول : زيادة أسعار بعض المنتجات الزراعية، نتيجة لزيادة الطلب العالمي، إثر إلغاء القيود على الاستيراد وتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات الزراعية. وهذا ما أكّدته اتفاقية منظّمة التجارة الدولية (الغات).

- الثاني : إنخفاض إنتاجيّة القطاع الزراعي، بسبب تحرير التجارة وفتح الأسواق وارتفاع تكاليف الإنتاج. وفي هذه الحالة، فإن منتجات الأقطار العربية لن تكون منافسة لمنتجات الدول المتقدمة زراعياً
- هذا الأمر يؤدي، على المدى البعيد، إلى تدمير بنية الاقتصادات العربية، مما سيلقي بأعباء إضافية على عملية التنمية في البلدان العربية، ويوسع معدلات البطالة والفقر.
- كذلك تتشابه النتائج على صعيد المنتجات الصناعية، بسبب المنافسة في الأسواق وما يترتَّب على ذلك من عجز كبير في ميزان المدفوعات أو الميزان التجاري، خاصة إذا تعرّضت البلدان النامية وبلداننا العربية لسياسات الإغراق من جانب الدول الصناعية.

- **الآثار الاجتماعية لنشاط الشركات**
- تؤكد الدراسات الاقتصادية أن الشركات المتعددة الجنسيات، لا ترتبط أعمالها بالصناعات الوطنية في البلدان النامية بل بالسياسات العامة التي تضعها هذه الشركات، مما يؤدي إلى ازدياد الفروقات الاجتماعية بين الفئة المرتبطة مصالحها بهذه المشاريع وبين أغلبية السكان الذين يتدهور مستوى معيشتهم، تحت التأثير المزدوج لجمود التنمية، وارتفاع الأسعار نتيجة الارتباط الوثيق بالأسواق العالمية.
- وغالباً ما يؤدي هذا الاتجاه إلى فتح الباب واسعاً أمام الفساد وما إلى ذلك من ظواهر اجتماعية سلبية. فغالباً ما تعتمد هذه الشركات الرشوة بغية إفساد الساسة والحكام، وحملهم على قبول شروط أكثر غبناً لبلادهم، والتغاضي عن مخالفات قانونية أو دفع ثمن أغلى من الأسعار الدولية. كما نجحت هذه الشركات المذكورة في شراء ذمم كبار المسؤولين، وجنّدت لخدمتها وبمرتبات عالية أعداداً لا يستهان بها من الفنّيين والإداريين ورجال الأعمال والمهنيين...
خلاصة القول، إن للشركات المتعددة آثاراً اجتماعية على الدول النامية، ومنها العربية، يمكن تلخيص أهمها بثلاث نقاط هي :
- -تحجيم الصناعة الوطنية المنتجة، وتشجيع قيام فئة اجتماعية تعتاش على حساب المجتمع لها مواصفات غير إنتاجية.
- -تكريس الفساد والرشوة وقيم أخلاقية وضيعة.
- -زيادة الهوّة بين الشرائح الاجتماعية، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

# أهمية الشركات متعددة الجنسيات

- (1) على المستوى الدولي :
- لقد كان للشركات متعددة الجنسيات أهمية كبيرة وعاملا مساعدا في زيادة درجة العولمة . والدليل على ذلك أنها تقوم حاليا بإنتاج نسبة كبيرة من اجمالى الناتج العالمي يجعلها تحتل المركز الرابع بين الدول من حيث الأصول الاستثمارية الثابتة

- وتدل التقديرات الحديثة على أن هناك حاليا حوالي 65 ألف شركة متعددة الجنسيات ، وقرابة 850 ألف شركة فرعية لها في شتى أنحاء العالم .
- ويمكن قياس آثار هذه الشركات وتعاظم شأنها على اقتصاديات العالم ككل من خلال عدة متغيرات وهى في الجدول التالي:

# (2) على مستوى الدول النامية

- ازداد دور الشركات متعددة الجنسيات وأهميتها بالنسبة للدول النامية ، وما يترتب على ذلك من تدفقات استثمارية مقارنة بالحصول على الموارد المالية الأخرى وخاصة القروض ، وما يترتب عليها من مشاكل المديونية والدخول في مفاوضات مع المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وأيضا مع الدول الدائنة ، ولذلك أصبح الاستثمار المباشر الذي يتم من خلال الشركات متعددة الجنسيات أكثر أمانا وفائدة لهذه الدول .

## ما هي الأسباب التي أدت إلى اتجاه الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في الدول النامية ، وأسباب الزيادة الكبيرة في تلك الاستثمارات

- 1- تشبع فرص الاستثمار في الدول المتقدمة وتغير أنماط الاستهلاك بها .
- 2- وفرة بعض مستلزمات الإنتاج ورخصها في عديد من الدول النامية.
- 3- وفرة عنصر العمل في الدول النامية، حيث يمثل رخص الأجور الميزة النسبية الأولي التي تمتلكها الدول النامية.